



Munich Personal RePEc Archive

Examining the Shariah parameters set for tolerating the unlawful activities in investment and financing

Abozaid, Abdulazeem

2012

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/93404/>
MPRA Paper No. 93404, posted 20 Apr 2019 16:12 UTC

قراءة فقهية نقدية للمعايير الشرعية في المختلط حلالاً وحراماً

abozaid.abdulazeem@gmail.com

عبد العظيم أبوزيد*

ملخص البحث

يناقش البحث مسألة الدخول في التمويلات والاستثمارات في المشروعات التي تنطوي على بعض الأنشطة المحرمة، كما في تمويل المؤسسات المالية الإسلامية للعقارات التي يُعلم ممارسة أصحابها الممولين لبعض الأنشطة المحرمة فيها، كإقامة البارات التي تقدم فيها الأشرطة الكحولية المحرمة في الفنادق ونحو ذلك، وكما في الاستثمار في أسهم الشركات التي تستثمر أساساً في الحلال لكنها تمارس عَرَضاً بعض الأنشطة المحرمة كالاقتراض والإقراض بالربا. وقد صدرت معايير شرعية عن بعض المؤسسات المالية الإسلامية، والجهات المشرعة لها تسوّغ التمويل والاستثمار في المختلط حلالاً وحراماً بقيود معينة أهمها ألا تتجاوز نسبة الأنشطة المحرمة للشركة أو الجهة الممولة نسباً معينة من مجمل نشاط الشركة أو الجهة الممولة، وبشرط التخلص من الكسب المحرم الناجم عن تلك الأنشطة. واستند في وضع هذه المعايير إلى جملة أدلة ومبررات عمل البحث على تحليلها ومناقشتها. وخلص البحث إلى أن الاستثمار أو التمويل في المختلط حلالاً وحراماً غير جائز لبطلان الأدلة المجيزة، ولما ينطوي عليه ذلك العمل من ممارسة الحرام والعون عليه والترويج له بدل إنكاره والنهي عنه ومحاربته. كما أشار البحث إلى المفاصد المتنوعة التي تنبني على هذا القول بالتسويغ، مما ينقض المصلحة المزعومة التي أُستند إليها في هذا التسويغ. ولا تخفى أهمية هذا البحث في زمن توسعت فيه البنوك ومؤسسات التمويل الإسلامي والأفراد في تمويل الجهات الممارسة لبعض الأنشطة المحرمة، وأنشئت فيه مؤشرات وسمت بالإسلامية للاستثمار في أسهم شركات قلما سلمت عن التعامل بالمحرم والربا الممنوع.

* أستاذ الفقه الإسلامي وأصوله بكلية الشريعة من جامعة دمشق، والخبير المختص بالمصارف الإسلامية.

Abstract

This paper discusses the issue of financing of and investing in businesses that involve some unlawful activities, such as financing the purchase, lease or construction of real estate properties that serve liquor or have bars and casinos, or such as investing in the stocks of companies that borrow or lend on interest basis, or deal occasionally in Haram business activities. The paper examines the guidelines that outlined by some Shariah authorities to tolerate unlawful activities similar to the ones described above, if mixed with lawful ones. According to these guidelines, the unlawful activities in a business can be tolerated if they have not reached or exceeded a certain limit or percentage, and if the profit derived from these activities is excluded and channeled to charity. This paper is an effort to scrutinize these guidelines from Shariah perspective and examine the various justifications provided in their support. It also provides counter arguments and highlights the implications of adopting such guidelines in relation of realization of *Maslaha* (public interest); the cornerstone of their alleged validity.

مقدمة البحث:

يهدف البحث إلى معالجة قضية مهمة قلّ التعرّض لها على الرغم من أهميتها واتساع تطبيقاتها، وهي قضية فقهية أساساً لكنها ذات بعد أصولي من حيث تناول محاولة المسوغين فيها للاستدلال بالقواعد الفقهية على قولهم، ومعاملة القاعدة الفقهية معاملة الأصل الفقهي، على الرغم من اختلافهما. وجوهر البحث ومشكلته هو النظر في مدى شرعية توظيف الأموال في النشاطات والتمويلات المشتملة على الحرام، ومناقشة الأدلة التي استندت إليها الفتاوى المجيزة، والنظر في مآلات هذه الفتاوى. والهدف من هذا البحث هو محاولة التوصل إلى الحكم الصحيح، وتنبيه المفتين في هذه القضية إلى اعتبارات فقهية ومقاصدية ربما غابت عن أذهانهم حين تعرضهم لهذه المسألة. وقد اعتمد البحث منهجاً استقرائياً في استقصاء الأدلة التي استند إليها المجيزون، ثم تحليلياً في بيان وجه الاستدلال بها ومناقشتها بالأدلة للخروج بالحكم الشرعي الواجب في هذه المسألة.

الدراسات السابقة في هذا الموضوع:

قلت الدراسات في هذا الموضوع، وجلها فتاوى ومعايير صادرة عن هيئات شرعية لمؤسسات مالية، أو مؤسسات لها صفة تشريعية للمؤسسات المالية الإسلامية. فمن المؤسسات المالية الفتاوى الصادرة في هذا الباب عن هيئة فتوى مؤسسة الراجحي، ومن المؤسسات ذات الصبغة التشريعية هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، وقد أصدرت معياراً في موصضوع الأوراق المالية تعرض لهذه القضية بالتحديد، وكذا مجلس التوريق الماليزي فقد تعرض لهذه القضية بالنقاش في قراراته، وتعد قراراته ذات صفة مرجعية للمؤسسات المالية الإسلامية العاملة في ماليزيا. ويمكن القول إن أهم دراسة في الموضوع هو المعيار الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة بالبحرين، وهو المعيار رقم (21) في الأوراق المالية. وقد تمت الإشارة إلى هذه الدراسات جميعها في معرض البحث.

البحث

تتجلى مسائل اختلاط الحرام بالحلال في إطار الاستثمار والتمويل الإسلامي بشكل رئيسي في جانبين اثنين، أولهما: الاستثمار العقاري بيعاً وشراءً وإجارةً لعقارات قائمة تتخذ أصلاً لأغراض مشروعة، لكن تمارس فيها بعض الأنشطة المحرمة، أو عقارات تُشاد مستقبلاً ويشتمل استغلالها على بعض الأنشطة المحرمة. وذلك كالفنادق والمنتجعات السياحية التي تحتوي غالباً على بارات تقدم فيها الخمر، ومرافق أخرى لا تخلو عن محرمات كالمراقص والمساح المختلطة؛ أو كمراكز التسوق التي تتضمن محال تجارية تباع الخمر وسلع أخرى محرمة.

والثاني: التعامل بأسهم الشركات التي تتعامل أصلاً بالحلال، لكن لها بعض الأنشطة العرضية المحرمة كالاقتراض والإقراض بالربا. وقد ظهرت معايير شرعية مختلفة تغتفر بالجملة اشتغال محل الاستثمار على الأمرين السابقين بقيود وشروط، منها ألا تتجاوز الأنشطة المحرمة من حيث حجمها أو العائد منها نسبة مئوية معينة، كالثلث أو 30%، أو 25%، أو 20%، أو أقل. واستند واضعو هذه المعايير والنسب التي تضمنتها إلى جملة مبررات¹ هي الآتية:

1. قواعد فقهية

- من مثل قول العزّ بن عبد السلام في (قواعد الأحكام): "وإن غلب الحلال بأن اختلط درهم حرام بألف درهم حلال جازت المعاملة"².
- وقول الكاساني في البدائع: "كل شيء أفسده الحرام والغالب عليه الحلال فلا بأس عليه"³.
- وقول ابن تيمية في الفتاوى: "فإن كان الحلال هو الغالب لم يحكم بتحريم المعاملة... وإن كان في ماله حلال وحرام واختلط لم يحرم الحلال بل له أن يأخذ قدر الحلال"⁴.
- ولابن السبكي كلام مشهور في أن الحكم على المختلط حلالاً وحراماً بالحرمة إنما هو من باب الاحتياط⁵.
- وقد روى ابن ماجه والدارقطني عن ابن عمر مرفوعاً "لا يحرم الحرام الحلال"⁶.

2. أن الفقهاء قد اغتفروا القليل اليسير في أشياء كثيرة منها الغرر في عقود البيع والمعاوضة، فصححوا هذه العقود ولم يقولوا بفسادها. وكذا تجاوز الحنفية عن الغبن بحدود معينة؛ والغبن في العقود حرام، مما يعني أن الحنفية قد تجاوزوا عن الحرام الذي يكون في المعاملة إن كان قليلاً لا يتجاوز نسباً معينة⁷. وبناء على اغتفار الفقهاء

¹ انظر في تلك المبررات قرارات مجلس التوريق الماليزي ومسوغاتها ص 126-148؛ والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة، ص 364، المعيار رقم 21 في الأوراق المالية؛ وقرار هيئة الفتوى لمصرف الراجحي رقم 485 بتاريخ 1422/8/23هـ.

² العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون ذكر سنة الطبع)، ج 1، ص 72-73.

³ الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط 2، 1982م)، ج 6، ص 144.

⁴ ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم "شيخ الإسلام"، الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن العاصمي، (الرياض: مكتبة ابن تيمية، بدون ذكر سنة الطبع)، ج 29، ص 272.

⁵ السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، الأشباه والنظائر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1403هـ)، ص 166.

⁶ ابن ماجه، محمد بن يزيد الفزويني، السنن، (بيروت: دار افكر، بدون ذكر سنة الطبع)، كتاب النكاح، باب لا يحرم الحرام الحلال، حديث رقم 2015، ج 1، ص 649؛ الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، السنن، (بيروت: دار المعرفة، بدون ذكر سنة الطبع)، كتاب النكاح، باب المهر، حديث رقم 89، ج 3، ص 268.

⁷ ابن عابدين، محمد أمين بن عمر عبد العزيز، حاشية ابن عابدين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط 2، 1407هـ/1987م)، ج 4، ص 170.

لهذا القليل، فإنه يمكن اغتفر قليل النشاط المحرم⁸ بل قد اغتفر الفقهاء ما كان دون الغالب، وذلك لما اغتفروا للرجال لبس ثوب خيوطه من حرير وقطن إذا لم يكن الحرير هو الغالب، أي كان بنسبة 50 % فأقل. يقول السيوطي: "الثوب المنسوج من حرير وغيره يحل إن كان الحرير أقل وزناً، وكذا إن استويا في الأصح، بخلاف ما إذا زاد وزناً"⁹.

3. أن الفقهاء قد أجازوا للمسلم الدخول في عقد شراكة مع غير المسلم، ومعلوم أنه في عقد الشركات تكون الإدارة لكل الشركاء، إلا أن يفوض شريك شريكه الآخر بإدارتها. وغير المسلم لا يلتزم بما يلتزم به المسلمون من أحكام فيقع في الحرام، ومع هذا جازت إدارته للشركة في حق المسلم، وحلّ كسب الشركة للمسلم.¹⁰

4. أنه يجوز تبعاً ما لا يجوز أصلاً، فقد أجاز في الفقه بيع جنين الأمة تبعاً لأمه، وبيعه استقلالاً لا يجوز؛ وعليه يصح التجاوز عن قليل النشاط المحرم تبعاً للكثير الحلال.¹¹

5. تخريج الجواز على أساس الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة، فالحاجة قائمة إلى مثل هذه العقود التمويلية أو الاستثمارات، والحاجة يمكن أن تنزل منزلة الضرورة في تحليل المحرم. فضلاً عن أصول عامة أخرى يمكن أن يستند إليها، كالمصلحة، وعموم البلوى، وفساد الزمان، وتغير الأحكام بتغير الأزمان.¹²

فعلى سبيل المثال يُقال في تسويق التعامل بأسهم الشركات التي تتعامل بالحرام أحياناً ما يلي:

- لو لم تعط المؤسسات المالية الإسلامية فرصة الاستثمار في أسهم هذه الشركات، فسيؤثر ذلك على أداء هذه المؤسسات، وقدرتها على منافسة نظائرها الربوية.
- قد تتوفر للمؤسسات المالية الإسلامية سيولة تحتاج إلى استثمارها لفترات قصيرة، وسبيلها إلى ذلك الاستثمار في سوق الأسهم، وفي ذلك السوق أكثر الشركات لا تخلو عن أنشطة محرمة.
- بالتعامل بأسهم الشركات التي وصفنا حالها يحقق الترويج العالمي للشركات غير المتورطة أساساً بالحرام وذات الالتزام النسبي على حساب الأخرى التي لا تعرف الالتزام أصلاً وجُلُّ أنشطتها حرام.

⁸ انظر قرارات مجلس التوريق الماليزي ومسوغاتها، Resolutions of the Securities Commission Shari'ah Advisory Council, Securities Council Malaysia ص 148.

⁹ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص 107.

¹⁰ الحطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل (بيروت: دار الفكر، ط2، 1987)، ج5، ص118-119؛ البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، كشف القناع عن متن الإقناع (بيروت: دار الفكر، بدون ذكر سنة الطبع)، ج3، ص496.

¹¹ انظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص 120.

¹² انظر قرارات مجلس التوريق الماليزي ومسوغاتها ص 126-148.

- قد يتمكن المتعاملون بأسهم الشركات ذات الأنشطة المختلطة، بما في ذلك المتعاملون من المؤسسات المالية والاستثمارية الإسلامية، من التأثير بالكثرة على سير وأنشطة هذه الشركات، بحيث تتخلى عن الأنشطة المحرمة.

6. أن الكسب الذي يُجنى من هذه الاستثمارات واجب التخلص منه، مما يعين على القول باغتفار هذا النوع من الاستثمار المنطوي على بعض الأنشطة المحرمة تبعاً بتطهير المال من آثار ذلك الحرام.

أهم المعايير النسبية التي خُرج بها:

لما وجدت الآراء التي قالت باغتفار بعض النشاط المحرم، توجهت للاجتهاد في وضع المعيار أو النسبة المئوية التي تعد الفيصل بين حد القليل القابل للاغتفار، وبين حد الكثير غير القابل للاغتفار، وخُرج بمعايير مختلفة أهمها المعياران الآتيان:

معيار الثلث:

أشهر المعايير النسبية في تحديد القليل المحرم الذي يمكن اغتفاره هو معيار الثلث أو ما قارب الثلث (30%)، هو معيار استقي من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه في الوصية، فعن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه قال: "قلت يا رسول الله، أنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة؛ أفأصدق بثلثي مالي؟ قال: لا. قلت: أفأصدق بشرطه؟ قال: لا. قلت: أفأصدق بثلثه؟ قال: الثلث، والثلث كثير، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس".¹³ فقد استند إلى هذا الحديث للتوصل إلى أصل وجود فكرة ما يسمى بمعيار الكثرة والقلّة، وذلك لما قال النبي صلى الله عليه وسلم "الثلث كثير"، فقد فهم منه أن الثلث فما جاوزه يعد معياراً للكثرة، وما كان دونه فهو معيار للقلّة. وإلى قريب من معيار الثلث ذهبت هيئة المراجعة والمحاسبة بالبحرين في معيارها المتعلق بالتعامل في أسهم الشركات، حيث أوجبت ألا يبلغ حجم العنصر المحرم مثلاً الربا الذي تتعامل به شركة ما، كالربا، نسبة 30% من القيمة السوقية لمجموع أسهمها.¹⁴

معيار الخمس (20%) في إجارة العقارات إلى من يستغلها في أنشطة بعضها محرمة: مضمون هذا المعيار اغتفار تأجير العقار، أو شراؤه وهو مؤجر، إلى جهات تقيم فيه بعض الأنشطة المحرمة كمبنى تسوق كبير، أو فندق، إذا كان العائد الإيجاري من هذه الأنشطة المحرمة بالنسبة إلى العائد الإيجاري العام هو أقل من الخمس. وعند عدم إمكان تقدير النسبة بالعائد الإيجاري، يصار إلى تحديدها بالمساحة، حيث ينبغي ألا تتجاوز المساحة المستغلة من العقار لإقامة الأنشطة المحرمة نسبة 20% من المساحة العامة له.

¹³ الحديث أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، (دمشق: دار العلوم، بدون ذكر سنة الطبع)، كتاب الوصية، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفوا الناس، رقم 2591، ج 3، ص 1006؛ مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، الصحيح، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون ذكر سنة الطبع)، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، رقم 1625، ج 3، ص 1250.

¹⁴ هيئة المحاسبة والمراجعة، المعايير الشرعية، المعيار رقم (21) في الأوراق المالية (الأسهم والشركات).

والظاهر أن هذا المعيار قد استقي من اغتفار الحنفية للغبن الواقع في العقود الواردة على العقارات، فقد قدروه بما دون الخمس (20%)¹⁵. وقد ذهب إلى معيارية الخمس على النحو المتقدم مجلس التوريق الماليزي.¹⁶

مناقشة المبررات السابقة

بعد عرض المبررات المقدمة لتسويق الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية التي تنطوي على بعض المحرمات، ننتقل إلى مناقشة هذه المبررات من الوجه الفقهي.

1. القواعد الفقهية المتعلقة باختلاط الحلال بالحرام:

القواعد والآثار التي تدل على أنه إذا اجتمع الحلال الكثير مع حرام قليل غلب الحلال، يمكن مناقشتها تفصيلاً بما يلي:

- المقصود بتلك القواعد والآثار هو حالات اختلاط الحرام بالحلال عرضاً على نحو يتعذر معه تعيين وتمييز الحرام، وذلك كما في اختلاط لحم حيوان مأكول غير مذبوح على الطريقة الشرعية بلحوم أخرى كثيرة مذكاة. أما في موضوعنا، فالنشاط الحرام معلوم ومميز ومقصود بالخلط. وصنيع العز بن عبد السلام في قواعد الأحكام وكل من ذكر تلك القواعد يدل على ذلك، فإن العز لما ذكر أن المعاملة تجوز عند غلبة الحلال أتى لذلك بأمثلة تعذر في جميعها تعيين الحرام، وهي ما لو اختلط درهم حرام بألف درهم حلال، أو اختلطت أخت رجل من الرضاع بألف امرأة أجنبية، أو اختلطت ألف حمامة برية بحمامة بلدية.¹⁷ وعلل صحة ذلك بندرة الوقوع في الحرام، أي ندرة احتمال الوقوع في الحرام، لقلة الحرام. ويوشك أن يكون الغرض من إيراد هذه القاعدة الردّ على تصور الحكم بحرمة جميع المال الذي دخله شيء من الحرام على النحو الذي تقدم. يقول السيوطي في معرض بيان القاعدة: " فأما ما يقوله العوام إن اختلاط ماله بغيره يحرمه فباطل لا أصل له".¹⁸ وعلى هذا النحو ينبغي فهم كلام ابن السبكي لما قال إن الحكم على المختلط بالحرمة جميعاً هو من باب الاحتياط. يقول ابن السبكي: "المحكوم به ثمّ [أي في أنه إذا اجتمع الحلال مع الحرام غلب الحرام] إعطاء الحلال حكم الحرام تغليباً واحتياطاً لا صيرورته في نفسه حراماً، ومن فروع ذلك ما تقدم في خلط الدرهم الحرام بالمباح وخلط الحمام المملوك المحصور وكذا المحرم بالأجانب وغير ذلك".¹⁹

¹⁵ ابن عابدين، الحاشية، ج4، ص 170.

¹⁶ انظر قرارات مجلس التوريق الماليزي المتعلقة بمحافظ الاستثمار العقاري.

¹⁷ العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، ج1، ص 73.

¹⁸ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص 107.

¹⁹ المرجع نفسه، ج1، ص 116.

- لما ذكر الحنفية أن كل شيء أفسده الحرام والغالب عليه الحلال فلا بأس ببيعه، ذكروا كذلك أمثلة تدل على اختلاط الحرام بالحلال على نحو يتعذر تمييزه وفصله، كما في اختلاط النجس بالطاهر على نحو يتعذر فصله. مثال ذلك بيع العذرة إذا اختلطت بالتراب وكان التراب غالباً ومنقطعاً به، فيجوز بيعها باعتبار التراب الغالب، بينما لا يجوز بيع العذرة الخالصة لأنه لا يباح الانتفاع بها بحال فلا تكون مالاً. وكذا الفأرة إذا وقعت في العجين والسمن المائع واختلطت بهما، فلا يجوز بيعها لغلبة الحرام (النجس) حينئذ.²⁰
- أما عبارة ابن تيمية "فإن كان الحلال هو الغالب لم يحكم بتحريم المعاملة" فمراد بها اغتفار التعامل بالحلال مع من اختلط ماله بالحرام، فلا تحرم أموالهم التي نأخذها بعقد حلال معهم كبيع وشراء معهم إذا علمنا أن أموالهم مختلطة، وتعذر تعيين الحرام. وليس تفهم هذه العبارة جواز أن نكون طرفاً في صفقاتهم التي دخلها الحرام، أو نستثمر في صفقاتهم. فقد جاء في الفتاوى "سئل رحمه الله عن الذين غالب أموالهم حرام مثل المكاسين وأكلة الربا وأشباههم، ومثل أصحاب الحرف المحرمة كمصوري الصور والمنجمين، ومثل أعوان الولاة، فهل يحل أخذ طعامهم بالمعاملة أم لا؛ فأجاب: الحمد لله، إذا كان في أموالهم حلال وحرام ففي معاملتهم شبهة لا يحكم بالتحريم إلا إذا عرف أنه يعطيه ما يحرم إعطاؤه، ولا يحكم بالتحليل إلا إذا عرف أنه أعطاه من الحلال؛ فإن كان الحلال هو الأغلب لم يحكم بتحريم المعاملة، وإن كان الحرام هو الأغلب قيل بتحريم المعاملة).²¹
- أما حديث ابن ماجه والدارقطني عن ابن عمر مرفوعاً "لا يحرم الحرام الحال"، فهو على فرض صحته²²، وسلامة الاستدلال به على ما أرادوا معارض بحديث آخر وهو "ما اجتمع الحرام والحلال إلا غلب الحرام الحلال"²³. وقد فسر ابن السبكي هذا الحديث تفسيراً لا يعارض الحديث الأول، وهو أن الحرمة فيه محمولة على الاحتياط كما تقدم. لكن شرح معنى الحديث الأول لا يختلف عما تقدم من شرح القاعدة الفقهية التي تحمل مضمونه، أي أن ذلك عند تعذر تعيين الحرام وتمييزه. يقول ابن السبكي: "وقد عورض به [أي حديث لا يحرم الحرام الحلال] حديث إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام، وليس بمعارض، لأن المحكوم به ثم إعطاء الحلال حكم الحرام تغليباً واحتياطاً، لا صيرورته في نفسه حراماً، ومن فروع ذلك ما تقدم في خلط الدرهم الحرام بالمباح وخلط الحمام المملوك المحصور وكذا المحرم

20 الكاساني، بدائع الصنائع، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط 2، 1982م)، ج 6، ص 144.

21 ابن تيمية، الفتاوى، ج 29، ص 272.

22 هذا الحديث قد ضعف. انظر كتاب إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ ناصر الدين الألباني، (بيروت: المكتب الإسلامي، بدون ذكر سنة الطبع)، ج 6، ص 288.

23 جاء في المقاصد الحسنة للسخاوي: "حديث (ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام الحلال) قال البيهقي: رواه جابر الجعفي عن الشعبي عن ابن مسعود وفيه ضعف وانقطاع، وقال الزين العراقي في تخريج منهاج الأصول: إنه لا أصل له، وكذا أدرجه ابن مفلح في أول كتابه في الأصول فيما لا أصل له". السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، المقاصد الحسنة، (بيروت: دار الكتاب العربي، بدون ذكر سنة الطبع)، ج 1، ص 574.

بالأجانب وغير ذلك".²⁴ وسياق الحديث الذي ترويه السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها بذات اللفظ يدل على معنى لا صلة له بمعنى اختلاط الحرام بالحرام معاً، بل معنى مختلف تماماً، وهو أن الزنا بالأصل لا يحرم الفرع، أو بالفرع لا يحرم الأصل، ففي حديث السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها "أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يتبع المرأة حراماً ثم ينكح ابنتها، أو يتبع الابنة ثم ينكح أمها، قال: لا يحرم الحرام الحلال".²⁵

والخلاصة أن الباحث في هذه القضية لا يرى في كل ما ذكره الفقهاء من مسائل لقواعد اختلاط الحلال بالحرام مثلاً يتجلى فيه اغتقار الحرام المختلط مع إمكان تعيينه وتمييزه والابتعاد عنه، بل كل الحرام المذكور في أمثلة الفقهاء لا يتجاوز كونه عيناً محرمة اختلطت بحلال وتعذر تمييزها وتحديدتها فلا يمكن إزالتها ورفعها، أو نجساً أصاب طاهرًا، أو محرماً اختلط بحلال فصار الجميع جنساً جديداً. ولا شك أن الحرام في الأنشطة الاستثمارية هو من الحرام المعلوم والمتميز، الذي يُقحم في الحلال قصداً. ولو كانت هذه القواعد تُفهم بإطلاقها، لساغ للمكلف أن يتوجه إلى خلط الحرام بالحلال قصداً بغية تسويغها، فيخلط الخمر بالطعام، ويخلط الربا بالبيع، فيصيران حلالاً!! وإن من الخطأ المنهجي والعلمي أن تُستقى القواعد الفقهية وتطبق أو تفهم في غير سياقها الذي أورده الفقهاء فيه؛ فلا ننسى أن هذه قواعد فقهية، والقواعد الفقهية ما هي إلا صياغة فقهية لضبط مسائل الفقه المتفرعة وجمعها في صيغة مبسطة، وليست هي أصلاً فقهيًا تعرض عليه المسائل الطارئة لاستنباط الحكم. ولهذا كان وجود القاعدة الفقهية لاحقاً لوجود المسائل الفقهية الفرعية، فقد صاغها الفقهاء لغرض لم شتات بعض الفروع الفقهية، بخلاف الأصل الفقهي، فهو يسبق المسائل الفقهية المستنبطة. ولسنا نرى في هذه المسائل صورة يُسوّغ فيها الإسهام في الحرام، أو ترويجها، أو العون عليه. وعليه يكون الاستناد إلى هذه القواعد الفقهية في مسألة البحث فاسداً وغير صحيح. وبعبارة أخرى فإن القواعد الفقهية صيغت على ضوء المسائل الفقهية المعروضة، فهي تقيد بمثيلاتها، وليست هي أصولاً فقهية أو نصوصاً شرعية حتى يصح فهم العموم منها.

2. التجاوز عن الغبن والغرر اليسير

فحوى الاستدلال بهذا أن الفقهاء قد اغتفروا الغرر اليسير في عقود البيع والمعاوضة، كما اغتفر الحنفية الغبن، فصححوا هذه العقود ولم يقولوا بفسادها، وقدره بما كان أقل من خمسة بالمئة في المنقولات، وعشرة بالمئة في المركوبات، وعشرين بالمئة في العقارات²⁶، والغبن في العقود حرام؛ فيكون الحنفية على هذا قد تجاوزوا عن الحرام الذي يكون في المعاملة إن كان قليلاً لا يتجاوز نسباً معينة!

24 السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص 116.

25 الدارقطني، السنن، كتاب النكاح، باب المهر، حديث رقم 88، ج3، ص 268.

26 ابن عابدين، الحاشية، ج4، ص 170.

والجواب أن الحنفية يعنون بالغبن في البيوعات البيع بثمن زائد عن سعر السوق، سواء اقترن مع غش وتغريير بالمشتري أم لم يقرن. والبيع بأعلى من ثمن السوق عن غش وتغريير بالبائع حرام مطلقاً بصرف النظر عن نسبة هذا الغبن الذي اقترن بالخداع، لأن الغش والكذب يحرمان مطلقاً في الشريعة لا خلاف بين الفقهاء في ذلك. وما هذه النسب التي قال بها الحنفية إلا اجتهاد منهم في تحديد ما يقبل الفسخ من العقود بسبب الغبن، أو يعطي المشتري حق الرجوع بمقدار الغبن، وما لا يقبل، وليس يصح أبداً أن يفهم أن الحنفية تجاوزوا عن الحرام في المعاملة إن لم يبلغ الحرام نسباً معينة من هذه النسبة.²⁷ أما تجاوز الفقهاء عن الغرر اليسير، فوجود أصل الغرر أمر قد تمليه المعاوضة ولا تنفك عنه، وتأثير الغرر على العقود إفساداً ليس لذاته، فلا يكون هو في نفسه حراماً، بل لأثره، لما قد يؤدي إلى نزاع وخصومة بين المتعاقدين، فيكون ممنوعاً إن بلغ حداً قد يؤدي إلى ذلك. ولما لم يكن الغرر اليسير مؤدياً إلى النزاع والخصومة عادة، فقد اغتفر؛ أي أن الغرر الكثير دون القليل هو المفسد للعقود لأنه وحده المؤدي إلى وقوع النزاع. فلا يمكن بحال أن يُقاس النشاط المحرم، المحرم لذاته، على الغرر الذي قد ينشأ مع قيام التعاقد، ولا يؤدي إلى خصومة إلا إن كان فاحشاً.

وأما اغتفار الحرير للرجال إن اختلط بجنس آخر، فلا يمكن أن يفهم من هذه المسألة أن الحرام يغتفر إن اختلط بالحلال، لأن النسيج المصنوع من حرير ومادة أخرى يخرج عن كونه حريراً، ويصير نوعاً جديداً، فلا يكون من لبس ثوباً من هذا النسيج قد لبس الحرير. ونظير ذلك في الفقه مسألة المعدن إذا اختلط بغيره فإنه يخرج عن طبيعته إن اختلط بآخر لا على وجه التحايل وكان هذا الآخر هو الغالب؛ فقد عومل الذهب المغشوش، أي المختلط بالنحاس أو معدن آخر، معاملة الذهب الخالص إن كان الذهب هو الغالب، وأخرج عن كونه ذهباً إن كان الغش، أي المعدن الآخر، هو الغالب. وإذا تساوى الذهب والغش، عومل الكل معاملة الذهب احتياطاً. ومثل الذهب في ذلك الفضة وكل مال ربوي.²⁸

3. الشراكة مع غير المسلم

لا يصح لتسويق الاستثمار في المختلط حلالاً وحراماً الاستناد إلى إجازة الفقهاء للمسلمين الاشتراك مع غير المسلمين، لأن من أجاز هذا من الفقهاء شرط مباشرة المسلم للعقود، أو أن يعمل غير المسلم بإشراف المسلم منعاً للوقوع في المحرمات. جاء في مواهب الجليل: "ولا تصح لمسلم أن يشارك ذمياً إلا أن لا يغيب الذمي على بيع ولا شراء ولا قضاء ولا اقتضاء إلا بحضرة المسلم".²⁹ وفي كشف القناع: "روى

²⁷ ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، فتح القدير للعاجز الفقير (بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون ذكر سنة الطبع)، ج 6، ص 115 وما بعدها.

²⁸ ابن الهمام، فتح القدير، ج 6، ص 275.
²⁹ الحطاب، مواهب الجليل، ج 5، ص 118.

الخلال بإسناده عن عطاء قال "نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن مشاركة اليهودي والنصراني إلا أن يكون الشراء والبيع بيد المسلم".³⁰

4. جواز الشيء تبعاً دون جوازه أصلاً

الجواب على هذا بأنه مقيد بكون التابع ليس محرماً لذاته، وإنما حرم لاعتبار آخر، كالغرر في مثال الجنين الذي يذكره الفقهاء عند ذكرهم لهذه القاعدة؛ فالجنين لم يجر بيعه استقلالاً للغرر وجاز تبعاً لأمه لعدم إمكان بيعها بدونه. ومن الأمثلة التي يذكرها الفقهاء لهذه القاعدة أيضاً: بيع الثمر قبل بدو صلاحه تبعاً للأرض فهو لا يجوز استقلالاً إلا بشرط القطع، ويجوز تبعاً للأرض، وكذا عدم ثبوت النسب بشهادة النساء، فلو شهدن بالولادة ثبت النسب تبعاً.³¹ فهذه قاعدة فقهية يجب أن تفهم على ضوء تطبيقاتها التي ذكرها الفقهاء. أما ما حرمه الشارع لذاته، كالربا والخمر، فهذه لا يجوز بيعها أو التعاوض عنها تبعاً أو استقلالاً، فلا يجوز مثلاً شراء دكان بموجوداته المشتمة على الخمر، لتحقيق شراء الخمر ضمناً.

5. التخريج على أساس الحاجة والمصلحة والأصول الأخرى

التخريج على أساس الحاجة:

يجاب عن هذا بأن من المعروف أن الحاجة معتبرة شرعاً وتنزل منزلة الضرورة في تسويغ ارتكاب المحرم إن كانت عامة، وليست الاستثمار في أسهم الشركات أو في الصفقات المنطوية على بعض الأنشطة المحرمة من قبيل الحاجة العامة، بل إن كان ثمة حاجة إليها، فهي خاصة ببعض المؤسسات المالية فقط وبعض الأفراد؛ فلا تكون على هذا من الحاجات المعتبرة شرعاً في اغتفار المحرم.

وعلى فرض تحقق الحاجة العامة، فإنها تنتفي مع وجود البديل الشرعي، والبديل الإسلامي في مسألتنا موجود، وهو الشركات التي لا تشتمل أنشطتها على محرمات، وهو بديل قائم وإن لم يكن له ذلك الحجم الكبير بعد، وقد سهّل قيامه انطلاق المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامية. وهذا البديل يحتاج إلى الدعم والتشجيع، والفتاوى التي تجيز التعامل بأسهم شركات غير ملتزمة كلياً كفيل بأن يشلّ نموّ هذا البديل الإسلامي ويعيق نموّه وتطوره، لأن الشركات ذات الالتزام الكلي هي شركات محلية صغيرة في الغالب، لن تستطيع مقاومة جاذبية الشركات الكبرى والعالمية ذات الالتزام الجزئي، التي صدرت فتاوى بجواز التعامل بأسهمها.

التدبر بإعمال المصلحة:

³⁰ البهوتي، كشف القناع، ج3، ص 496.

³¹ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص121.

كانت المصلحة منذ زمن الطوفي ولا تزال إلى يومنا هذا دليلاً شرعياً يساء فهمه أو إعماله، إذ قد استند إليها خلق كثير، ولا سيما في عصر انحطاط المسلمين المستمر إلى يومنا هذا، في تسويق بعض المسائل التي تحرم شرعاً. ومنشأ هذا الخلط والزعم هو عدم إدراك الشروط الشرعية اللازمة لعمل المصالح، وأهمها عدم معارضة النصوص والأصول الشرعية³². فضلاً عن أن تقدير المصالح هو محل اضطراب في الرؤى والآراء، فما يراه البعض مصلحة عامة للمسلمين قد لا يراه الغير كذلك، مما يحتم عند غياب الحاكم المسلم المجتهد، الذي يقرر المصالح بالشورى ويفرضها بمقتضى السياسة الشرعية، وجوب الاحتكام إلى الشروط الشرعية المعروفة لعمل المصالح، بعيداً عن التقديرات الفردية للمصالح والتفسيرات الشاذة لها.

وبمناسبة الحديث عن المصلحة، فأين المصلحة في أصل التعامل بأسهم الشركات بيعاً وشراءً على النحو الذي نراه في الأسواق اليوم!! هل عاد هذا التعامل على الكثير من ممارسيه إلا بالنكبات والخسائر الفادحة على نحو لا يختلف عن الذي يجري في صالات القمار، وذلك بسبب تقلت هذه الأسواق عن الضوابط والإجراءات الحمائية، وما يقع في هذه الأسواق من مخالفات شرعية كالبيع القصير، والبيع على الهامش، ودخول المشتقات المالية، وسائر أدوات المضاربات!!

بل وأين تتصور المصلحة العامة في انتقال أموال المسلمين إلى الشركات الأجنبية في الخارج، فقد خرج كثير من أموال المسلمين الملتزمين إلى الغرب مع انطلاق الفتاوى بتسويق الاستثمار في كثير من تلك الشركات التي لا تتورع عن الحرام، ولا سيما مع تأسيس أسواق خاصة لذلك وسمت بالإسلامية، كسوق مؤشر داو جونز "الإسلامي"!!

الاستدلال بعموم البلوى وفساد الزمان:

أما تخريج تسويق الاستثمار في الأنشطة المشتعلة على حرام بعموم البلوى وفساد الزمان، فباستقراء المواضع التي ورد بها الاستشهاد بعموم البلوى يمكن القول إن فحوى العمل بها هو اغتفار ترك الالتزام ببعض الأحكام الشرعية عند تعذر ذلك أو استحالة، كما هو الحال في اغتفار ما قد يصيب الثوب من نجس ناجم عن السير في الشوارع التي لا تخلو عن قذر. وتخريج ذلك هو على قاعدة رفع الحرج المستمدة من قوله تعالى: "وما جعل عليكم في الدين من حرج" (سورة الحج: 78). لكن الاستثمار في الأنشطة المشتعلة على ممارسات حرام لا يعدّ من قبيل المتعذر تجنبه حتى يسوغ ذلك شرعاً كما تقدم، ولهذا فإن تخريج التعامل بالمحرم على عموم البلوى ما هو في الحقيقة إلا تكريس للبلوى وخلق لها، لما في ذلك من ترويج تجارة الحرام وتسويغها. وفساد الزمان لا

³² انظر البيوطي، محمد سعيد رمضان، **ضوابط المصلحة**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط4، 1982م)، ص 118؛ وانظر بحث أبو زيد، عبد العظيم، "البعد التعبدى في ارتباط المصالح بالأحكام الشرعية"، **الإسلام في آسيا**، المجلد 3، العدد 1، يوليو 2006، ص 57 وما بعدها.

يسوغ التجروء على الحرام ومزیداً من الإفساد، فالواجب مقابلة المنكر بالنهي والإزالة، لا بإزكائه والمساهمة فيه!!

دعوى التأثير على قرار الشركة الاستثماري من خلال تداول أسهمها:

قد يسوغ ارتكاب محظور إن كان سبباً متعیناً لإنكار منكر أكبر منه، أو تحقيق مصلحة عامة كبرى، تخريجاً على قاعدة إذا تعارضت مفسدتان دفع أعظمهما بارتكاب أخفهما.³³ لكن هذا يقيد طبعاً بأن تكون النية حين ارتكاب المحظور هي رفع المفسدة الأكبر، وإلا لكان ارتكاب المفسدة الأولى حراماً قطعاً، إعمالاً للحديث المشهور "إنما الأعمال بالنيات".³⁴

وقد قيل في تخريج الاستثمار في الشركات التي تنطوي أعمالها على بعض الأنشطة المحرمة بأن من شأن هذا أن قد يؤدي في بعض الحالات إلى التأثير على نشاط الشركة الاستثماري بالعدول عن النشاط المحرم.

ولا يخفى أن سلامة هذا التخريج مقيدة بقيود لا نراها متحققة عملياً في غالب الحالات للأسباب التالية:

- لا نية لمشتري الأسهم أصلاً بالتأثير على أنشطة الشركة وتوجهاتها، بل ولا يعلم مشتري الأسهم بوجود مثل هذا الهدف سبباً معتبراً لشرعية التعامل بأسهم هذه الشركة.

- أغراض التكسب السريع بالبيع بعيد الشراء متى سنحت فرصة تحقق الربح عند الغالبية العظمى من المستثمرين، مما لا يمكنهم حتى لو فرضنا وجود نية التأثير على أنشطة الشركة من تحقيق أي أثر يذكر.

- العقوبات والقيود القانونية التي قد تمنع حملة الأسهم والمستثمرين من غير المؤسسين من ممارسة أي تأثير على قرار الشركة الاستثماري أو الإداري.

- أن الشراء على مستوى المؤسسات يكون غالباً بشراء سلة من الأسهم التي تعود إلى عدد كبير من الشركات، لا أسهم شركة بذاتها، مما يفوت إمكان تحقيق التحول المنشود.

33 انظر شرح مجلة الأحكام، تحقيق نجيب هواويني، (إيران: كازخانة تجارت كتب، بدون ذكر سنة الطبع) ج7، ص302؛ النووي، شرح صحيح مسلم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ)، ج15، ص144.

34 هذا حديث صحيح متفق عليه، من رواية سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان الوحي إلى رسول الله، الحديث رقم1، ج1، ص3؛ النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، الصحيح، كتاب الإمارة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنية"، الحديث رقم 1907، ج3، ص1515.

6. التخلص من الربح المتحقق عن النشاط المحرم لا يحل المشكلة:

ليست المشكلة في الانتفاع بالربا مثلاً أو الاحتفاظ به حتى يفيد المستثمر تخلصه من كامل الربح المتحصل عن التعامل بالمحرم على فرض إمكان تحققه حسابياً³⁵، بل المشكلة في دعم المؤسسات التي تمارسه أو منظومة الربا التي تحكمها، فبدل أن نرفع الباطل، وننهي عن المنكر، نقوم بدعم المنكر ونقويه!

أثرى كان يكفي كاتب العقود التي من بينها الربا، أو حامل المشروعات التي من بينها الخمر أن يتخلص مما جناه من كسب بسبب كتابة الربا وحمل الخمر ليخرج عن اللعنة بنص حديث النبي صلى الله عليه وسلم³⁶!!

ثم إن هذه المؤسسات إن كانت تقرض بالربا، فإن حملة أسهمها مقرضون بالربا، وأخذون له. والمقرض بالربا لا يرفع حرمة فعله أن يقوم فيصرف الربا الذي أخذه في جهات خيرية، لأن الظلم قد وقع على الدافع في جميع الأحوال، فالواجب أن يقوم المقرض بالربا برد الربا إلى دافعه لا إلى جهات أخرى ليرفع خسيصة فعله.

أما إن كانت تقترض بالربا، فكل حاملي أسهم هذه الشركات دافعون للربا، ولا يرفع حرمة فعلهم أن يتخلصوا من ربح جنوه من استثمار المال المقترض، لأن الحرمة مرتبطة بذات الدفع، ربحوا من ذلك الاستثمار أم خسروا، بدليل أن دفع الربا يحرم حتى لأغراض الاستهلاك حيث لا تحقيق ربح يتصور.

مناقشة المعايير النسبية:

³⁵ ليس تحديد العائد الناتج عن الاستثمار المحرم كالربا من الممكن عملياً لأسباب منها أن أكثر الشركات تقترض من البنوك بالربا لتمويل أعمالها والتوسع في نشاطاتها، فكيف يمكن تحديد الأرباح الناشئة عن هذه القروض!! ثم إن أغلب المتعاملين بالأسهم يشترونهن لغرض تحقيق الربح السريع بإعادة بيعها وتحقيق ربح من الفرق بين ثمن الشراء وثنم البيع، فكيف يمكن عملياً حساب مقدار ما أحدث النشاط المحرم للشركة بين تاريخ الشراء وتاريخ البيع الذي قد يكون ساعات أو أيام قليلة!! ثم إن الشركة نفسها قد تستثمر، وذلك أمر شائع، في شركات أخرى تقوم كذلك ببعض الأنشطة المحرمة، ثم تقوم هذه الشركات كذلك بالاستثمار في شركات وصناديق استثمارية أخرى وهكذا، فكيف يمكن عملياً حساب الوارد عن النشاط المحرم في كل هذه الشركات والصناديق!! زد على ذلك أن الشركة قد تخسر، مما يعنى أن على حامل السهم أن يخرج مقدار حصة السهم من الكسب الناتج عن النشاط الحرام كالقروض الربوية زيادةً على الخسارة التي مني بها!! انظر بحث الدعيجي، خالد، "المساهمة في شركات أصل نشاطها مباح"، بحث منشور على الانترنت، موقع صيد الفوائد.

³⁶ جاء في الحديث "لعن الله أكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه، هم فيه سواء"، "لعن الله الخمر وشاربها وساقها وبائعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها". وقد أخرج الحديث الأول عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه: مسلم، الصحيح، كتاب المساقاة، باب لعن أكل الربا وموكله رقم، 1598، ج3، ص1219؛ أحمد بن حنبل، المسند، (القاهرة: مؤسسة القرطبة، بدون ذكر سنة الطبع)، رقم 14302، ج3، ص304. وأخرج الثاني عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، (بيروت: المكتبة العصرية، بدون ذكر سنة الطبع)، كتاب الأشربة، باب العنب يعصر للخمر، رقم 3674، ج3، ص326، والحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرک علی الصحيحین، (بيروت: دار المعرفة، ط1، 1986م)، كتاب البيوع، حديث رقم 7228، ج4، ص160؛ والبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، 1414هـ)، كتاب البيوع، باب كراهية بيع العصير ممن يعصر الخمر، حديث رقم 10828، ج6، ص12.

معيار الثلث:

عمدة أدلة من قال بمعيارية الثلث بشكل عام كما تقدم هو حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه قال: "قلت يا رسول الله، أنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة؛ أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: لا. قلت: أفأتصدق بشطره؟ قال: لا. قلت: أفأتصدق بثلثه؟ قال: الثلث، والثلث كثير، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس" متفق عليه³⁷

وخلاصة القول أن الاستدلال بهذا الحديث على أصل فكرة معيارية القليل والكثير، أو معيارية الثلث من حيث عد ما دونه قليلاً وما بلغه وجاوزه كثيراً، لا يستقيم؛ لأن أقصى ما في الحديث من دلالة أن الثلث كثير في الوصية، أي أن إخراج ثلث المال وصيةً كثير في ذاته على الوصية؛ لأن الوصية تبرع والتبرع بالثلث كثير، لا أن ما فوق الثلث كثير في كل شيء وما دونه قليل في كل شيء؛ بل الكثرة والقلة أمر نسبي كما أشار ابن حجر العسقلاني في شرحه للحديث³⁸ فمن غير المستساغ إذن تعميم الاستدلال بهذا الحديث، بجعل ما دون الثلث قليلاً، وما فوقه كثيراً.

المعايير الموضوعة (كالخمس) بالاستناد إلى معايير الحنفية في التجاوز عن الغبن اليسير:

تقدم خطأ الفهم بأن الحنفية تجاوزوا عن الحرام في المعاملة إن لم يبلغ الحرام نسباً معينة، وذلك لما تجاوزوا عن الغبن إن لم يبلغ خمسة بالمئة في المنقولات، وعشرة بالمئة في المركوبات، وعشرين بالمئة في العقارات. وذلك لأن هذه النسب إنما أراد بها الحنفية تحديد ما يقبل الفسخ من العقود بسبب الغبن أو يعطي المشتري حق الرجوع بمقدار الغبن، وما لا يقبل، وليست هي معايير في اغتفار قليل الحرام؛ فالغبن الذي اقتران بالخداع حرام مطلقاً بصرف النظر عن نسبته³⁹.

الخاتمة والنتائج

يتبين مما سبق أن كل المبررات التي قدمت لتسوية الاستثمار فيما اشتمل على أنشطة محرمة إذا لم تتجاوز هذه الأنشطة نسباً معينة هي مبررات واهية. وأخطر ما في الأمر، أن القول بالجواز يؤدي إلى الوقوع في مخالفة أصل شرعي ثابت وجازم ومن أعمدة الدين، وهو أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن قبول هذه المعايير فيما

³⁷ سبق تخريجه.

³⁸ العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، ج 5، ص 365.

³⁹ ابن الهمام، فتح القدير، ج 6، ص 115.

صيغت له رضوخ للمنكر وإسهام فيه وإقرار له، بدل رفعه ومحاربته والنهي عنه⁴⁰!! فأقل الواجب على المسلم عند شهود المنكر إن لم يستطع تغييره أن ينكره بقلبه، فيقول لسان حاله "اللهم هذا منكر لا أرضى به"، فكيف يمكن ويستقيم أن يكون على هذه الحالة من الإنكار المفروض عليه فرضاً ثم هو يكون طرفاً في العلمية الاستثمارية التي تباشره، إن حاله هذا يكذب مقاله!! هذا فضلاً عن النصوص والآثار الكثيرة والمعلومة المشتهرة التي تدل على حرمة الانخراط في المنكر بشكل مباشر أو غير مباشر.⁴¹

إن مؤسسة التمويل الإسلامي البائعة للعقار الذي سيُتخذ فندقاً مثلاً أو منتجاً ذا تصنيف سياحي محدد تعلم أن نشاط الفندق يتضمن بعض الأنشطة المحرمة، بل وقد تكون مؤسسة التمويل الإسلامي تلك الصانع في عقد استصناع، مما يعني رسمياً أنها الباني لمحل البار والمحال التي تُزاوَل فيها الأمور المحرمة الأخرى. وكذا حال مؤسسة التمويل الإسلامي المؤجرة للعقار إلى جهة تتخذه فندقاً، فهي المالكة رسمياً لهذا العقار، وتؤجره لمن تعلم استغلاله في بعض المحرمات، فهي بذلك تسهّل بشكل غير مباشر ارتكاب المنكرات!

وفيما يتعلق بأسهم الشركات، فقد نصّت بعض المعايير الشرعية للمؤسسات المالية على تسويق التعامل بأسهم الشركات التي تمارس بعض الأنشطة المحرمة، إذا لم يكن ذلك من نشاط الشركة الأساسي، ولم تكن أنشئت لهذا الغرض، ولم ينصّ على هذا النشاط المحرم في نظامها التأسيسي، وكان العائد من ذلك النشاط المحرم لا يتجاوز 5% من إجمالي إيرادات الشركة.⁴²

والسؤال: ماذا لو كان نشاط الشركة العرضي المحرم الذي استوفى شروط الاستثناء من المنع صفقة عرضية في تصنيع الخمر وتجاريتها، أو المخدرات، أو الدعارة، أو بيع البشر وأعضائهم، أو بيع السلاح إلى الدول الإرهابية كإسرائيل؟! أصبح التعامل بأسهم تلك الشركة حينئذ مقبولاً ويجب فقط التخلّص من ربح تلك الأنشطة!! أيعقل أن تسوغ معايير إسلامية شرعية التعامل بأسهم شركات هذا شأنها! أيعقل أن يزيد المسلمون من أرباح هذه الشركات ومن رواجها باقتناء أسهمها وهو المطالبون بالنهي عن المنكر بما

40 المسألة هذه تختلف تماماً عن التعامل مع البنوك الربوية حيث تنعدم البنوك الإسلامية لأغراض حفظ المال أو تحويله أو صرفه، فلا يمكن أن يعد ذلك التعامل من قبيل إقرار المنكر المتمثل في كون هذه المؤسسات مؤسسات ربوية، نظراً للحاجة العامة التي قد تقترب من الضرورة إلى بعض التعاملات المصرفية التي لا تنطوي في ذاتها على عمل محرم من قبيل حفظ المال وتحويله وصرفه. فشتان بين من يتعامل بالحلل مع من يتعامل بالحرام مضطراً، وبين الاشتراك مع المتعامل بالحرام في الحرام الذي يمارسه وإن أنكر هذه الممارسة!!

41 من ذلك قول الله تعالى: ((وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)) (المائدة: 2)، وقول النبي صلى الله عليه وسلم ((لَعَنَ أَكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكِلُهُ وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبِيهِ))؛ وحديث ((لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَأَكِلَ ثَمَنِهَا))، وقد تقدم تخريجهما.

42 هيئة المحاسبة والمراجعة (أيوفي)، المعايير الشرعية، المعيار رقم (21) في الأوراق المالية (الأسهم والشركات).

يستطيعون!! أم ترى يصح التفريق بين الربا وبين سائر المحرمات، ليسوغ التعامل بأسهم الشركات التي تتعامل بالربا أحياناً، ويمتنع التعامل بأسهم الشركات التي تمارس شيئاً مما وصفنا! إن قيل بذلك فهل الربا أقل خطراً مما وصفنا وهو ما هو حرمة وجريمة!!

والأمر الآخر المستهجن، أن بعض المعايير⁴³، حدد نسبة الربا الذي يغتفر معه التعامل بأسهم الشركات التي تقترض أو تقرض بالربا بما كان أقل من 30% من القيمة السوقية لأسهم الشركة، مع العلم أن القيمة السوقية لأسهم شركة ما قد تفوق كثيراً القيمة الاسمية الدفترية لها، فقد يكون قيمة السهم الدفترية عشرة درهم، وقيمتها السوقية مئة! وبناءً على هذا المعيار قد يسوغ التعامل بأسهم شركة يبلغ حجم اقتراضها أو إقراضها بالربا ثلاثة أضعاف رأسمالها!! فلو كان رأسمال الشركة عشرة ملايين درهم مثلاً، وبلغت قيمتها السوقية مئة مليون، ساغ بحسب هذا المعيار للتعامل بأسهمها أن تبلغ قروضها الربوية قريباً من ثلاثين مليون درهم، أي أكثر من رأسمالها بثلاثة أضعاف!!

أما فيما يتعلق بأمر المعايير النسبية الموضوع، فأمر التجاوز عن المعاصي قليلها أو كثيرها لله عز وجل، وليس لابن آدم أن يقول بإمكان اغتفار المعصية إن لم تبلغ حداً معيناً. ولا ينفع التخلص من كسب المعصية للقول باغتفارها والتجاوز عنها سلفاً. وقد تبين أن عمدة أدلة المجيزين هي القواعد الفقهية في اختلاط الحرام بالحلال؛ لكن الاستدلال بها لا يصح، وذلك لاختلاف مورد الاستدلال كما تقدم، ولأنها ليست إلا ضوابط صيغت على ضوء المسائل الفقهية المعروضة، فهي تقيد بمثلاتها، وليست هي أصولاً فقهية أو نصوصاً شرعية حتى يصح فهم العموم منها. بل إن المحاذير التي تترتب على القول بعموم التجاوز عن الحرام إذا اختلط بالحلال من حصول الإعانة على الباطل وترويجه، فضلاً عن الأدلة الشرعية الأخرى المانعة من الإسهام في الحرام بشيء والتعاون على الإثم والعدوان، كل هذا يستلزم خطأ فهم هذه القواعد على نحو عام يتضمن تسويق مسألة البحث. فلا يبقى إلا أن تفهم هذه القواعد على ضوء المسائل والأمثلة التي ذكرها الفقهاء عند شرحها، وهي مسائل وأمثلة لا تتعدى كون الحرام المختلط بالحلال غيباً محرمة اختلطت بحلال وتعذر تمييزها وتحديدتها فلا يمكن إزالتها ورفعها، أو نجساً أصاب طاهراً، أو محرماً اختلط بحلال فصار الجميع نجساً جديداً. وأخيراً، فقد صدر قرار المجمع الفقهي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة بتحريم هذا التعامل، لكن صيغته لم تكن قطعية، وهذا نص القرار: "الأصل حرمة الإسهام في شركات تتعامل أحياناً بالمحرمات، كالربا ونحوه، بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة". وإلى أصرح من هذا هذا ذهب مجمع الفقهي التابع لرابطة العالم

⁴³ انظر المعايير الشرعية لهيئة المراجعة والمحاسبة بالبحرين، المعيار رقم (21) في الأوراق المالية (الأسهم والشركات).

الإسلامي في مكة المكرمة، ونص قراره: "لا يجوز لمسلم شراء أسهم الشركات والمصارف إذا كان في بعض معاملاتها ربا، وكان المشتري عالماً بذلك".

وتلخيصاً لما تقدم يمكن ذكر النتائج الآتية:

- ضعف القول باستتويغ الاستثمار في أو تمويل المشاريع والشركات التي تقوم ببعض الأنشطة المحرمة، ولو لم يكن النشاط المحرم هو النشاط الأساس للمؤسسة أو المشروع.
- خطأ الاستدلال بالقواعد الفقهية التي يفهم ظاهرها اغتفار الحرام إذا اختلط بالحلال وكان الحلال هو الغالب، لأن تلك القواعد لا يمكن أن تفهم على عمومها، وفهم عمومها معارض بالأدلة.
- أصول الشريعة والنظر في المآلات والمقاصد التشريعية للمسألة يحتم القول بعدم جواز تمويل المشتمل على المحرم، أو الاستثمار في الشركات والمشاريع المتعاملة بالحرام.

وبناء على ما تقدم فإن البحث يوصي بما يلي:

- التوجه إلى هيئات الفتوى التي صدر عنها مثل هذه الفتاوى المجيزة بإعادة النظر في تلك الفتاوى المجيزة ومراجعتها.
- التوجه إلى هيئات المعايير الشرعية المختلفة بالاستدراك على تلك المعايير المتعلقة بهذه المسألة ومراجعتها، لأنه لا النصوص الشرعية ولا المقاصد الشرعية تؤدي إلى جواز ذلك التسويغ.
- التوجه إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي بتخصيص مؤتمر يتناول هذه المسألة على وجه التحديد للخروج بقرار قطعي لا لبس فيه ولا غموض، على غرار ما فعل قرار المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً